مقياس : قضايا عربية معاصرة

المستوى: الثالثة ليسانس تاريخ

الأستاذ: بلال كشيدة

المحاضرة السابعة: الجذور التاريخية للتخلف في الوطن العربي.

- **مفهوم التخلف والتنمية:**

إن التخلف ظاهرة مركبة متعددة الوجوه متنوعة الأسباب وذات نتائج خطيرة ومتنوعة ظهر مفهومها لأول مرة مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ومن المفاهيم المشابهة لها اصطلاحيا (العالم الثالث، المتخلف، النامي، اللاصناعي، الفقير) وبالمقابل يتفق العالم على تسمية مجموعة من الدول التي تضم دول أمريكا الشمالية غير اللاتينية ودول أوربا واليابان وأستراليا ونيوزلندة بـ (العالم الصناعي، المتقدم، الغني).

ان التخلف الذي رافق دول العالم الثالث يعني ظاهرة تاريخية اقتصادية واجتماعية تحمل بصمات حقبة تاريخية محددة، وهو بذلك ينطوي من جهة على حكم قيمة منسوب مبدئيا الى واقع آخر هو التقدم الذي حققته وتحققه الدول المتقدمة، ومن جهة أخرى فقد تلازم نشوء هذه الظاهرة في الوقوع مع ذاك التقدم الذي حققته اوربا ومن ثم أمريكا الشمالية، ولذا فان تحليل التخلف في الدول النامية لا ينفصل عن تحليل التقدم في الدول المتقدمة.

وبالمقابل فإن البلدان الموسومة بالتخلف هي ليست عالماً واحداً وموحدا، إنها مجموعة من الشعوب والأمم والثقافات الموزعة على قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والتي لكل منها تاريخه المميز وبالتالي طابع تخلفه الخاص، الأمر الذي يقتضي أن تكون له استراتيجيته التنموية الخاصة به.

فالتنمية بمفهومها البسيط هي عملية شاملة هدفها وصانعها الانسان وهي بذلك ليست مجرد تحسن كمي أو كيفي في الاشياء بمعنى زيادة الناتج القومي أو تغيير البنية الهيكلية للاقتصاد، وانما تغير كيفي في المجتمع، يعني الارتقاء دوما وأبدا بالمجتمع والفرد الى مستوى أعلى من الرفاه والثقافة والحرية والقدرة على التجديد.

وعلى هذا الاساس فالتنمية الحقيقية تعني تصفية عوامل التخلف بالقضاء على عوامل التبعية والاستغلال وتأكيد الشخصية القومية باسترداد الشخصية الحضارية للمجتمع وتأكيدها ايجابيا عن طريق استعادة المجتمع لقدراته وطاقاته على التجديد والابداع والتطوير.

➢ **مظاهر التخلف في الوطن العربي:**

- **تخلف القوى المنتجة:** الممثلة أساسا في "الإنسان" وعلاقته غير المتكافئة مع بيئته الطبيعية التي يعيش فيها ومنها، وترتب على ذلك ان تحققت في دول العالم الثالث تنمية غير انها تنمية مشوهة، فالنمو الاقتصادي انصب على انتاج منتج واحد من القطاع الأول تسيطر دول المركز على استخراجه وتسويقه واستخداماته.
- **تخلف العلاقات الاجتماعية:** والممثلة أساسا في العلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية والقبلية والطائفية، وحالة التفكك الاجتماعي وضعف التلاحم الوطني والموقف الرجعي من المرأة.
- **تخلف البنية الثقافية:** الانتشار الواسع للاميّة، التخلف الحضاري، التبعية الفكرية والثقافية التعصب القبلي، القومي، الديني.
- **تخلف البنية السياسية:** ارتبطت الأزمة السياسية في الوطن العربي بفساد القيم السياسية وانهيار المشروع الوطني المرتبط بها وتفاقم أزمة الدولة التي تسببت دون شك في الميل العميق نحو التسلط والاستبداد، مما ولد تحويل مسار الدولة في اتجاه الانحرافات في وظائفها والانخراط في هياكلها. فالتخلف السياسي ظاهرة تشمل بآثارها الفاعلين السياسيين الأساسيين في المجتمع وهم : الحكام والقوى السياسية، والأفراد، وقد انعكست هذه الظاهرة على علاقة الحكام بالقوى السياسة والجماهير والحياة السياسية العامة.

➢ **أسباب التخلف في الوطن العربي:**

ربط العديد من الباحثين والدارسين الغربيين أسباب التخلف إلى عوامل طبيعية أو عرقية أو ما تعلق منها بالانفجار السكاني، إلا أن هذه العوامل في الحقيقة واهية ولا أساس لها، فالعامل

الأساسي في التخلف يرتبط أساسا بالحركة الاستعمارية القديمة، والهيمنة الاقتصادية والسياسية الحديثة وما أفرزته من نتائج وخيمة على هذه البلدان، ويمكننا أن نستعرض بعضا من هذه العوامل:

- الحركة الاستعمارية التوسعية: والتي شهدت سيطرة الأوربيين على قارات العالم منذ القرن السادس عشر حتى الحرب العالمية الثانية.
- التبعية: بعد الاستقلال السياسي الظاهري للبلدان النامية، استنزفت الدول الأوربية الاستعمارية، خيرات تلك البلدان بطرق أخرى، وذلك بربطها بعجلة اقتصادها وجعلها سوقاً للمنتجات الصناعية الأوربية، واستيراد المواد الخام المعدنية والزراعية بأسعار زهيدة.
- الديون: اغراق الدول النامية بالديون التي تستخدم لتغطية أثمان الصادرات من الدول الأوربية، وقيمة رواتب الخبراء والمستشارين.
- تصدير الخبرة الفنية والتكنولوجية: إلى البلدان النامية بأسعار باهظة وبمواصفات مقننة تؤدي إلى زيادة التكلفة وقلة الفائدة.
- سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على القدر الأكبر من الثروات المعدنية والزراعية في كثير من البلدان النامية وجني الأرباح الطائلة من خلال عمليات البحث والانتاج والنقل والتسويق.
- التدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية إلى حد فرض بعض أنظمة الحكم الموالية للمعسكر الغربي المهيمن، أو إسقاط بعض الأنظمة المعادية لها ، يسبب بعض الحروب الداخلية أو الإقليمية وغياب الأمن والاستقرار في تلك البلدان مما يعيق بشكل كبير عمليات التنمية[1].

[1] محمد عبد الحميد الحمادي، نظرة إلى مؤشرات التخلف في البلدان النامية والوطن العربي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، العدد 21، 1998، ص 198

خلاصة:

إن الوطن العربي بحاجة إلى مزيد من الوعي بالمصالح الوطنية، والعمل بجد ودون كلل على إقامة تحالفات في مجالات (البحث العلمي والتقني، والتكتل الاقتصادي، والتعاون السياسي) من أجل الدفاع عن مصالحها الحيوية حيال الدول التي تهيمن وتتحكم بمقدرات العالم الاقتصادية والسياسية فعلى الرغم مما حققته من إنجازات على طريق التنمية الشاملة ، فإنها مؤهلة أكثر من غيرها من البلدان النامية، لإقامة تعاون اقتصادي وسياسي فعال يؤدي إلى تعزيز مسيرة التنمية، ويحقق النهوض الاقتصادي والاجتماعي المتكامل القوي .